أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن

عادل دشيلة*

الملخص: تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على حقيقة الصراع المحلي والإقليمي الدائر في اليمن، وتأثير ذلك في السلم الأهلي اليمني والأمن الإقليمي. كما تكشف الأهداف الحقيقية للدول الإقليمية المشاركة في هذا الصراع، سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة. إضافة إلى ذلك تعرض الورقة الوسائل والأساليب التي تستخدمها القوى الإقليمية لبسط هيمنتها على اليمن، ومن تلك الأساليب تغذية الصراع بين مكوّنات المجتمع اليمني من خلال دعم أطراف النزاع. كما تبيّن الدراسة كيف أصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة لبعض الدول الإقليمية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية والاقتصادية والأيديولوجية، وتكشف الدور السلبي للنخب والقوى اليمنية، وكيف ساعدت هذه النخب القوى الإقليمية للسيطرة على مقدرات البلد الاقتصادية وغيرها.

* كاتب وباحث يمني

Local and Regional Actors in Yemen Conflict

ADEL DASHELA*

ABSTRACT This study sheds light on the reality of the conflict in Yemen, with its local and regional dimensions, and its impacts on both Yemeni civil peace and regional peace. It also uncovers the real objectives, either direct or indirect, of the regional actors involved in this conflict. Additionally, it shows the means utilized by regional powers to exert its influence and expand its hegemony in Yemen. One of these means is provoking the domestic rivalry by supporting local actors of the conflict. Furthermore, the paper highlights how violence became the only mean by which regional actors achieve their ideological, economic, and strategic goals. As well as disclosing the negative role of the Yemeni elite in helping out foreign powers controlling Yemen's vital economic resources.

* Research, Yemen

رؤية تركية
2019 - (8/2)
142 - 129

مقدّمة:

"إنّ الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة، والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وأن وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع، فيكثر الانتقاض على الدولة، والخروج عليها في كل وقت، وإن كانت ذات عصبية؛ لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظنّ في نفسها منعة وقوة"[1] . تنطبق هذه النظرية الخلدونية على المجتمع اليمني، فهو مجتمع قبلي تقليدي محافظ، وتنتشر فيه العصبيات، وهو ما جعل هذا البلد العربي يعيش في صراع دام لقرون من الزمن. عرَّضت تلك الصراعات سواءً تلك التي كانت تتفجر بين الأئمة الزيود أنفسهم في شمال اليمن على السلطة، أم بين الإمامة وبين الخلافة العثمانية- السلمَ الأهلي اليمني والنسيجَ المجتمعي للدمار.

إنّ التمرد الحوثي أدّى إلى تدويل القضية اليمنية، وهذا سمح لبعض الأطراف الدولية والإقليمية أن تتدخل بشكل مباشر في الشأن اليمني. "تدخلت هذه الدول في شؤون اليمن، كلّ حسب منهجه وأهدافه، فأضعف الوحدة اليمنية القائمة، وهيّأ البيئة المناسبة لجميع القوى المعادية للوحدة والنظام الجمهوري"[2] . يؤكّد الباحث في علم الاجتماع لويس كوسر أنّ الصراع هو" تنافس على القيم، وعلى القوة والموارد، ويكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم"[3] .

أصبح واضحًا من خلال المعارك الدائرة في اليمن أنّ هناك أطرافًا دوليةً تصفّي حساباتها مع بعضها بطريقة مباشرة وغير مباشرة. على سبيل المثال، تريد السعودية أن تصفّي حساباتها مع إيران في اليمن، كما تريد إيران أن تنتقم من السعودية من خلال دعم حركة التمرد الحوثية، خصوصًا وأن هناك علاقات مذهبية وأيديولوجية بين الحركة الحوثية والنظام الإيراني، وهو ما جعل كلا الطرفين في خندق واحد لمواجهة السعودية أيديولوجيًّا، وعسكريًّا، وسياسيًّا.. إلى آخره. أصبح الصراع إقليميًّا ودوليًّا واضحًا، وساحته أراضي الجمهورية اليمنية، إلا أن بعض الباحثين العرب أكّدوا أن الصراع في اليمن ليس بين القوى الإقليمية والدولية فحسب بل "هناك جذور للصراع الداخلي اليمني، تتجّسد في بنية النظام الاجتماعي القائمة على البعد القبلي، وانعكاس هذه البنية في الحالة السياسية والأمنية في اليمن، إضافة إلى مشكلة الوحدة التي تمّت على أساس قسري باستخدام القوّة العسكرية. لذا فمن المرجّح استمرار الصراع القبلي، وبقاء جذور الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب" [4] .

وهكذا عندما يدخل أي بلد تقليدي قبلي ومحافظ وفقير في صراعات داخلية، وحروب أهلية، يصبح عرضة للتدخلات الإقليمية والدولية، حيث تستخدم القوى الدولية التي لها أطماع استعمارية القوى الداخلية المتصارعة، وتدعم بعضها ضد بعضها الآخر، من أجل تمرير مشروعاتها الخاصة، كما هو الحاصل الآن في اليمن. أصبحت بعض أطراف النزاع المسلح في اليمن مجرد أدوات بيد دول الإقليم، وإن كانت جماعة الحوثي الانقلابية هي السبب فيما وصل

إليـه الشـعب اليمنـي اليوم، إلا أنّه لا أحد ينكـر أن هناك أربع دول إقليميـة تتصارع في اليمن وبأدوات يمنية.

أولًا: أطراف الصراع الداخلي اليمني:

حين "خرجت أُولى مسـيرات حاشـدة في تعز للمطالبة بإسـقاط نظام صالـح تأثرًا بتنحي الرئيـس المـصري محمـد حسـني مبـارك، وبـدأ أول الاعتصامـات في محافظة تعـز، وخرجت مظاهـرات حاشـدة في عدن ومحافظات أخرى قوبلت بالقمـع".[5] أصبح نظام الرئيس اليمني الراحـل صالح ضعيفًا، ولم يسـتطع الوقوف ضد الجماهير اليمنية المتعطشـة للحرية والعدالة، وسـيادة القانون. حاول صالح أن يمسـك العصا من الوسـط، وأن يتحاور مع اللقاء المشترك (تكتـل أحـزاب المعارضـة اليمنية) عـلى أمل أن يُفشِـل ثورة الربيـع اليمنـي، وأن ينهي فترته الرئاسـية، لكنـه أخفق في ذلك. بعـد ذلك تدخلـت دول الإقليم وبدعم مـن المجتمع الدولي وفرضوا تسـوية سياسية على جميع الأطراف، سُـمّيت بالمبادرة الخليجية، والتي كان من ضمن نصوصها "تشـكيل حكومـة "مناصفة" بقيـادة المعارضة، ومنح الحصانـة للرئيس اليمني علي عبـدالله صالـح بعد اسـتقالته"[6]. لكن، شـعر علي صالح بالخطـر على مسـتقبل أسرته وحزبه السـياسي بعد أن خرج من السـلطة بصورة شـكلية، فبدأ بتشـكيل تحالفات تقليدية مع بعض شـيوخ القبائـل في صنعاء، وعمـران، وحجة، وصعدة، وذمـار، والجوف، وأيضًـا مع الطبقة الهاشـمية السياسـية ممثلة بذراعها المسـلح "جماعة الحوثي"، من أجل إسـقاط حكومة الوفاق

الوطني المُشكلة من جميع أطراف العمل السياسي، بما في ذلك حزب صالح الذي كان مسيطرًا على نصف الحكومة اليمنية بموجب المبادرة الخليجية.

بدأ شيوخ القبائل في مناطق الشمال اليمني بالتماهي، وأحيانًا بالتورط بشكل مباشر مع جماعة الحوثي لإسقاط المحافظات، كما حصل في محافظة عمران، وصعدة، وحجة. كانت القبائل تؤكّد أنها لا تتدخل في ذلك الصراع؛ لأنه بين الحوثي من جهة و قبيلة آل الأحمر وحزب الإصلاح اليمني الإسلامي من جهة أخرى، فكان المواطنون البسطاء يصدّقون تلك الدعايات التي أدارها فريق متخصص من الأجهزة الاستخباراتية اليمنية في الدولة العميقة.

كانت الحركة الحوثية في عامَي 2013 و2014 تستولي على القرى، والمديريات، والمحافظات الواحدة تلو الأخرى، بدعم مباشر من صالح وأركان حزبه، والطبقة القبلية التقليدية المحيطة به، وبمباركة إقليمية من دول الإقليم المجاورة لليمن؛ لأن الهدف كان إجهاض ثورة 11 فبراير اليمنية، وتدمير العملية السياسية برمتها، ومنع الشباب اليمني وتيار الإسلام السياسي بشكل خاص من الوصول إلى السلطة، ولو كان ذلك بطريقة ديمقراطية حقيقية وحضارية؛ لأن الدول الإقليمية ذات الطابع التقليدي والقبلي التي تفتقر لأدنى مقومات الدولة المدنية، كانت تخشى من نجاح المشروع اليمني، ومن ثم ستطالب شعوب المنطقة في شبه الجزيرة العربية بتغيير هذه الأنظمة أسوة بما حصل في اليمن. لذلك، سارعت الدول الإقليمية لإفشال المشروع اليمني بكل الوسائل والطرق، وأسهموا بطريقة سلبية مع بعض الأطراف الداخلية حتى أوصلوا اليمن إلى هذا الوضع الكارثي.

التمرد الحوثي أدّى إلى تدويل القضية اليمنية وهذا سمح لبعض الأطراف الدولية والإقليمية أن تتدخل بشكل مباشر في الشأن اليمني. تدخلت هذه الدول في شؤون اليمن كلّ حسب منهجه وأهدافه فأضعف الوحدة اليمنية القائمة

استخدمت الحركة الحوثية عدة شعارات من أجل إسقاط البلاد بيدها، فتارة كانت تقول للمواطنين نحن لسنا ضد أحد، بل نقاتل اليهود وأمريكا، وشعارنا واضح، هو: "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت، لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام"،[7] وهذا الشعار مستوحى من شعارات ثورة الخميني الإيرانية. لكن، الحقيقة التي لا ينبغي أن يتجاهلها أحد هي أن الحركة الحوثية لم تكن سِوى أداة من أدوات النظام الإيراني في المنطقة، وتنفّذ ما يُملى عليها من دوائر صنع القرار في طهران.

في "مارس ألفين وثلاثة عشر انطلق مؤتمر الحوار الوطني اليمني، بعد أن اتُّفِق بإشراف الأمم المتحدة على نسب المشاركين، وهي عشرون في المئة للشباب، وثلاثون في المئة للنساء، إضافة إلى خمسين في المئة لمحافظات الجنوب"،[8] وضم كافة شرائح المجتمع اليمني، وقواه السياسية، والقبلية، والمدنية، والعسكرية، والشبابية. شكّل ذلك المؤتمر التاريخي مخرجًا سليمًا للوصول بالبلد إلى برّ الأمان، والخروج من دوامة العنف والفوضى. لكن، شعرت بالخطر

الطبقـة التقليدية التي كانـت تمسك بنظام الحكم المركزي في صنعاء، وخصوصًا بعض أطراف النظام السابق والطبقة الهاشمية، التي لا توجد لها حاضنة شعبية في المناطق الجنوبية، والشرقية، والغربيـة الغنية بالنفـط والغاز، والثـروة السمكية؛ إذ عرفت هذه الطبقـة أن مخرجات الحوار الوطني وتطبيقها في أرض الواقع سيضعفان نفوذها المركزي، فقررت الانقلاب على مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية، وأجهضت العملية السياسية برمتها، وأدخلت البلد في نفق مظلم.

في 21 مـن أيلول/ سـبتمبر 2014، أسـقط الحوثي العاصمة اليمنيـة صنعاء بدعم مباشر من شـيوخ القبائل والنظام اليمني السابق بقيادة علي عبدالله صالح، وفرض شروطه على باقي أطراف العملية السياسية بالقوة، ووُقِّع ما يُسمى باتفاق السلم والشراكة، ونصّ الاتفاق "على أن يجري الرئيس مشـاورات تفضي إلى تشـكيل "حكومة كفاءات" في غضون شـهر فيما تستمر الحكومة الحالية التي اسـتقال رئيسها محمد سـالم باسـندوة في وقت سابق بتصريف الأعمال"[9]. رفض الحوثي اتفاق السلم والشراكة، ولم يقبل التوقيع على ملحقه الأمني الذي نصّ على إلزامه بخروج ميلشـياته من المدن. بعد ذلك، تمدّد الحوثي جنوبًا وشرقًا حتى وصل إلى تخوم مأرب، شرق اليمـن، ومدينـة عـدن جنوبًا. في تلـك الأثناء، شـعرت الدولة السعودية بـأن الأطراف الرئيسة اليمنية التي كانت تتحكم في المشـهد اليمني منذ سـبعينيات القرن الماضي والتي كانت تديـن بالـولاء المطلق للنظام السعودي- أصبحت خارج المشـهد، ولم يعـد بيدها القرار، وأن مـن يديـر الأمور ليس نظام صالح، وإنما جماعة الحوثي المدعومـة من إيران. أدرك السعوديون خطـورة الحركة الحوثية على أمنهم القومي، فحاولت السعودية أن تثني الحوثي، وأن تستقطبه مـن خلال منحه الكثير من الامتيازات، لكنه رفض. بعد ذلك، أصدرت السعودية تحذيرات لجماعة الحوثي، ووجّهت له دعوة لعقد حوار مع أطراف العملية السياسـية اليمنية كافة، لكنه لم يستجـب لذلك العـرض، وقام بتدريبات عسكرية في حـدود السعودية الجنوبية. وبحسب صحيفة الشـارع، فقد حذرت إيران جماعة الحوثي في بداية عام 2015 من الاقتراب من باب المنـدب وحـدود السعوديـة الجنوبيـة؛ لأن التوقيت لم يكن مناسـبًا في ذلك الوقـت،[10] إلا أن جماعـة الحوثي أصرّت على التقـدم عسكريًّا إلى باب المندب وإقامة مناورات عسكرية. في فجر 26 مارس 2015 أطلقت السعودية العملية العسكرية "عاصفة الحزم" "التي دكت المطارات والمواقـع العسكرية والإسـتراتيجية في صنعاء، معلنة دعم الشرعيـة وردع الانقلاب الحوثي، حيث أعلنت السعودية ومعها بعض الدول الأخرى مناصرة الحكومة".[11] بعد أقل من شـهر وبالتحديد في 21 إبريل/ نيسان 2015، أعلن التحالف العربي "انتهاء عاصفة الحزم في اليمن وانطلاق عملية "إعادة الأمل"، استجابة لطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي"[12]. لم تنجـح عاصفتا الحزم والأمل حتى كتابة هذا الورقة البحثية، بل ازداد عدد الضحايا، ودُمِّرت البنيـة التحتيـة، وانتـشرت المجاعة، والأمراض، والأوبئـة، وهناك تقاريـر دولية تتحدث عن أرقام مخيفة حول الأزمة الإنسانية في اليمن.

بعـد عاصفة الحزم ظهرت مليشـيات وكيانـات موازية للدولة اليمنيـة، وبدعم مباشر من التحالـف العربي، وعلى وجه التحديـد دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث شـكّلت أحزمة أمنيـة انفصالية في عدن، وشـبوة، وحضرموت وبعض المناطق الجنوبيـة. وقد درّبت عشرات الآلاف من أبناء المناطق الجنوبية، وسلحتهم ووظّفتهم، ودفعت لهم مرتبات شهرية. تستخدم الإمـارات هـذه الأحزمة لتصفية من يعـارض وجودها في المناطق المحـررة، والموانئ، والجزر اليمنيـة، وقـد كثرت الاغتيـالات في عدن خاصـة، ضد قيـادات التجمع اليمنـي للإصلاح، وبعـض القـوى الوطنيـة الأخرى التي تعـارض المشروع الإمـاراتي في اليمن بشـكل عام. كما دعمـت الإمارات مليشـيات خارج إطار الدولة في محافظة تعز، تُسمّـى كتائب "أبو العباس"، ودعمـت أيضًـا بعض الأحـزاب الأخرى ذات الحضـور الضعيف؛ من أجـل مواجهة حزب الإصلاح اليمني، وقوى الثورة الشبابية السلمية في تعز. لكن، بعد تُدخل الإمارات في المشهد ظهـرت خلافات عميقة بـين أبناء تعز. كما شـكّلت الإمارات مليشـيات مسلحة خارج إطار الشرعيـة اليمنيـة في إقليم تهامة بقيادة طارق صالح، نجل شـقيق الرئيـس اليمني الراحل علي عبـدالله صالح. وهكذا، يتضح أن لدينا عدة أطراف متصارعة في المشـهد اليمني، وكل طرف يخـدم أجنـدات خارجية بشـكل مباشر أو غـير مباشر، حيـث تستخدم الـدول الإقليمية هذه الأطراف الداخلية لتنفيذ أجندتها الخاصة.

وهذه الأطراف هي كالآتي: الطرف الأول: الأحزمة الأمنية في عدن (الحراك الانفصالي)، وقوات طارق صالح في إقليم تهامة، والمليشـيات السلفية وبعض القوى القومية في تعز. تنفذ هذه الأطراف أجندات دولة الإمارات العربية المتحدة. صحيح أن هذه الأطراف المحلية تكنّ العداء لجماعة الحوثي وتحاربها، لكن من يحركها هو القائد الإماراتي الذي يقيم في عدن. سنذكر بالتفصيـل جزءًا من هذه الأحزمة الأمنية، الذي يعـدّ الأهم؛ لأنه يملك قوة عسكرية لا بأس بهـا على الأرض، وينادي بالانفصـال، بينما الأحزمة الأخرى، مثل الحركـات السلفية في تعز، والمقاومـة التي يقودها طارق صالح في الحديدة لا تنـادي بالانفصال، وإن كانت لديها تصفية حسابات مع بعض الأطراف في الشرعية اليمنية، إلا أنها تتمسك بوحدة البلاد الجغرافية.

في 11 مايـو / أيـار 2017، وقف محافظ عدن السابق، عيدروس الزبيدي أمام علَم اليمن الجنوبي السابق وأعلن عن إنشاء المجلس الانتقالي الجنوبي المؤلف من 26 عضوًا "[13]. [14] تلقى هـذا المجلس دعـمًا مباشرًا من دولة الإمـارات العربية المتحدة، إلا أنـه لا يحظى بدعم كلي من أبناء الجنوب. وضع هذا المجلس هدفًا رئيسًا له، هو تحقيق الانفصال عن الشـمال اليمني، إلا أنه لم يتمكن من بسط سـيطرته على الجغرافيا في جنوب اليمن كافة، حيث إنه لا يسيطر سِـوى على مناطق محدودة خاصة في عدن ومحافظة الضالع وبعض المناطق الأخرى. كما جاء في البيان الرسـمي للمجلس الذي صدر يوم 21 مايو/ أيـار 2017 حيث تحدث المجلس بوضوح عن الاسـتقلال، وإرساء الفيدرالية، وأسس الدولة الكاملة السيادة، فشدّد على أن "شعبنا الصامد قد اختار طريقه ومصيره، وعلى العالم الوقوف إلى جانبه بكل وضوح وشـفافية، ومساعدته في تحقيـق اسـتقلاله وطنًا ودولة وهوية، وإرسـاء ركائز دولته الفدراليـة الجنوبية" [15]. حاول هذا

المجلس الانقلاب على شرعية اليمن الدستورية، وتلقى دعمًا مباشرًا من الإمارات في نهاية يناير عام 2018، "وتدخل الطيران الإماراتي لصالح الانفصاليين"[16]. لكن لم ينجح ذلك الانقلاب، إلا أن هذا المجلس مستمرّ، حتى كتابة هذا البحث، في استقطاب قدر لا بأس به من أبناء الجنوب، وتدريبهم على السلاح، وتجري عسكرتهم، ويتسلّمون مرتبات مباشرة من حكومة أبوظبي. يستغل المجلس الانتقالي حالة الفوضى الموجودة في جنوب اليمن، كما يستغل فقر الشباب والعاطلين عن العمل، ويقوم بعسكرتهم وتعبئتهم بأفكار ضد الوحدة اليمنية وما شابهها.

بعد عاصفة الحزم ظهرت مليشيات وكيانات موازية للدولة اليمنية وبدعم مباشر من التحالف العربي وعلى وجه التحديد دولة الإمارات العربية المتحدة حيث شكّلت أحزمة أمنية انفصالية في عدن وشبوة وحضرموت وبعض المناطق الجنوبية

الطرف الثاني: جماعة الحوثي: التي تنفّذ أجندات إيرانية، وهي التي قامت بالانقلاب على الدولة اليمنية في 21 سبتمبر/ أيلول 2014. يسعى المشروع الحوثي إلى توطيد أركان حكمه في المرتفعات الشمالية في شمال اليمن حيث إن هذه المناطق كانت معقلًا تاريخيًّا للحركة الإمامية، واستمر حكم بعض الأسر الزيدية الإمامية التي كانت تدّعي حقّها التاريخي في الحكم في بعض هذه المرتفعات الوعرة لفترات متقطعة خلال القرون الماضية، حيث كانت تحكم مناطق محددة، إلا أنها كانت تُخفق في بسط سيطرتها على الأراضي اليمنية كافة. لا تريد الحركة الحوثية أن يبقى اليمن موحّدًا بقدر ما يهمها أن تبسط سيطرتها على المرتفعات الشمالية، وجزء من المناطق الوسطى، وأن يكون لها منفذ بحري على البحر الأحمر. حاليًّا، تسعى الحركة الحوثية إلى أن يكون لها حكم ذاتي في المناطق التي تحت سيطرتها، وقد اقترح وزير الدفاع الأمريكي السابق جون ماتيس: "تقسيم اليمن إلى مناطق حكم ذاتي لإنهاء الحرب الأهلية الدموية"[17]. أشار الوزير الأمريكي بهذا المقترح إلى الحركة الحوثية، بحيث تُمنَح حكمًا ذاتيًّا في بعض المناطق الشمالية، بشرط أن توقف الحركة الحوثية اعتداءاتها على الأراضي السعودية. إذن، من الواضح أن الحركة الحوثية تريد تحقيق الأهداف الآتية: أولًا، حكم ذاتي في إقليم آزال، مع وجود منفذ لها على البحر الأحمر. ثانيًا، إخلاء هذا الإقليم من أي وجود سني سلفي، بحيث يكون الجانب الديني مغلقًا على الحركة الحوثية، وهذا ما لا يُمكن تحقيقه؛ لأن المجتمع اليمني حتى الذين يقطنون مناطق إقليم آزال يرفضون فكر الحوثي، ويعدّونه دخيلًا عليهم. ثالثًا، تريد الحركة الحوثية أن يبقى السلاح بيدها بحيث تستطيع أن تخمد أي مقاومة ضدها في إقليم آزال، كما أنها تريد تكرار تجربة حزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق، والحرس الثوري في إيران، وهذا الهدف هو الذي عرقل ويعرقل عملية السلام مع هذه الحركة؛ لأن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا ترفض هذا الشرط، وتريد أن تسلّم الحركةُ الحوثية السلاح الذي نهبته إلى الدولة اليمنية، وأن تنخرط في عملية سياسية وهي منزوعة السلاح. رابعًا، إعادة نشر الفكر الزيدي القائم على الحق الإلهي في الحكم، المنحصر في البطنين في المناطق الوسطى والشمالية والغربية، ولو بقوة

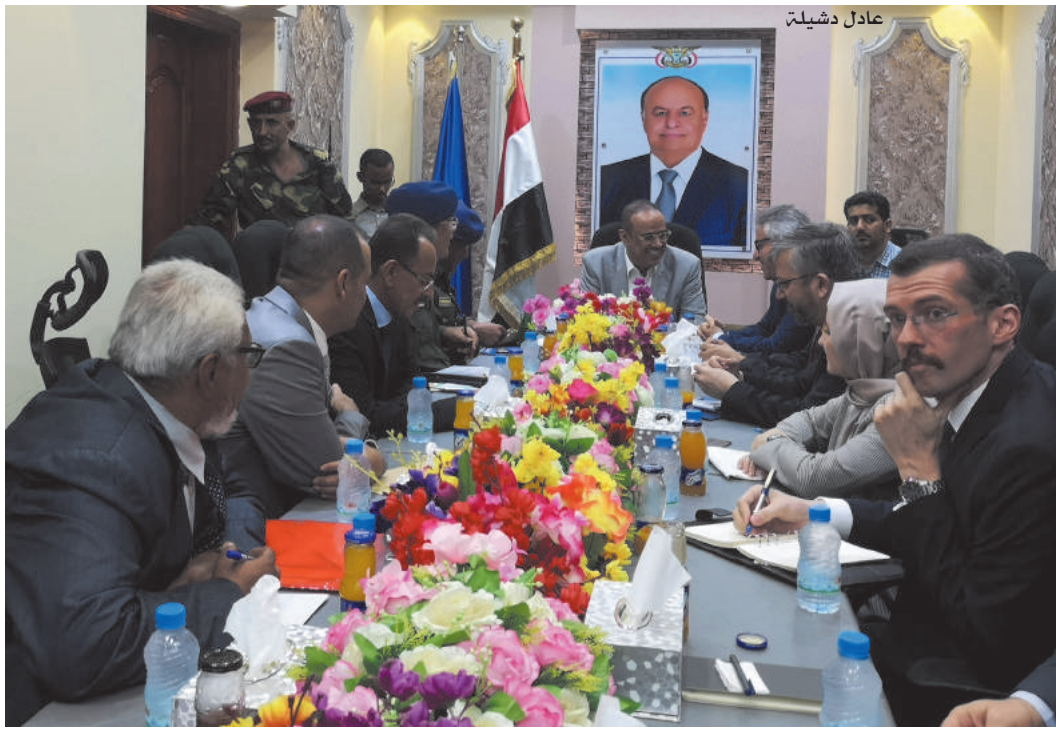
عادل دشيلة

السلاح، وهو ما تقوم به الحركة الحوثية في الوقت الحالي. كما أن الحركة الحوثية تهدف "إلى استعادة الحكم الإمامي في السابق، بالتوكؤ على نظرية الولاية والاصطفاء لآل البيت التي يحاولون تكريسها كجزء أساس من الدين" [19]. خامسًا، طرد كل الحركات السلفية التي تنتمي إلى الحركة الوهابية، وعدم فتح مراكز لها في المناطق الشمالية اليمنية، وقد أحرقت حركة الحوثي بعض دور التحفيظ التابعة للحركة السلفية في بعض المناطق التي تسيطر عليها، وبخاصة في صعدة. سادسًا، إضعاف أيّ وجود للحركة الإسلامية الإصلاحية اليمنية (حزب الإصلاح اليمني) في مناطق صنعاء، وعمران، وصعدة، وحجة، وذمار، وقد أحرقت الحركة الحوثية مراكز حزب الإصلاح في بعض المحافظات الشمالية، كما نهبت جامعة الإيمان، وسيطرت على المساجد، ودمّرت بعضها، حيث أشارت بعض التقارير إلى "أن الحوثيين انتهكوا حرمة نحو 750 مسجدًا، واختطفوا 150 من الأئمة والخطباء، وتوزعت الانتهاكات بين التفجير الكلّي، والقصف بالسلاح الثقيل، ونهب المحتويات، إضافة إلى تحويل بعض المساجد إلى مجالس لتعاطي القات، وأخرى استخدمت كثكنات عسكرية".[20] سابعًا، السيطرة على القضاء والأوقاف والعدل، حتى ولو حدثت تسوية سياسية. ثامنًا، تكرار التجربة الإيرانية بكل حذافيرها في اليمن، وهناك أهداف أخرى للحركة الحوثية لا يسع المجال لذكرها في هذه الورقة البحثية.

الطرف الثالث: شيوخ القبائل وبعض شيوخ الدين وجزء من التنظيمات الإسلامية في بعض المناطق الشرقية والشمالية: وهؤلاء يخضعون للإملاءات السعودية بطرق هادئة؛ لأنه لم يتبق لهم صديق في المنطقة، ولو وجدوا حليفًا قويًّا ما خضعوا للإملاءات السعودية، كما أن المجتمع الدولي وبعض الدول الإقليمية الأخرى ضد الربيعِ العربي وضد ثورة اليمن التي هي

جزء من الربيع العربي، والإسلاميون بلا شك جزء أساسي في ثورة 11 فبراير 2011 اليمنية. هـذا الـرفّ يمثّل ثقـلًا لا بأس بـه في حكومة اليمـن الشرعية. أما بالنسـبة للحكومـة اليمنية الشرعيـة فهي مسـيطرة على المشـهد في المناطـق الشرقيـة، وبخاصة في مـأرب، وحضرموت، والجـوف، وتخوض حربًا سياسـية مـع التحالف العربي، وعسـكرية مع جماعـة الحوثي. هناك اتهامات لهذه الحكومة بأن من يديرها هو التيار الإسـلامي بقيادة حزب الإصلاح اليمني، إلا أن هذه الاتهامات ليست صحيحة، لأن من يرأس الحكومة ورئاسة الجمهورية، وأيضًا مجلس النواب ليسـوا من أبنـاء هذا التيار، وإن كان لهم حضور في بعض الـوزارات، إلا أنه ضعيف. ويمكـن القـول إنّ لهم حضورًا لا بأس به في الجيش الوطني الشرعي، وهو ما جعل الإمارات تنشـئ كيانات مسـلحة موازية للجيـش اليمني الشرعـي. إذن، أصبح المشـهد اليمني معقدًا، ومـن يتحكـم به هـو دول الإقليم، لا القـوى المحلية. وهذا يجعـل انتهاء الحرب في المسـتقبل المنظـور صعبًا، ما لم تكن هناك مصالحة إقليمية شـاملة تضمّ أطراف الصراع الحقيقي (إيران– السعودية)، ومن ثم مصالحة يمنية، بحسب وجهة نظر الباحث.

أطراف الصراع الخارجية وأهدافها من التدخل العسكري المباشر وغير المباشر في الحرب اليمنية

من الواضح أن الأطراف الخارجية تسعى إلى تنفيذ أهدافها السرية والمعلنة، مستخدمة كل الوسائل السياسية والعسكرية، وغير ذلك، وهذه الأطراف كالآتي:

الطرف الأول: المملكة العربية السعودية: كان اليمن تحت الوصاية السعودية بطريقة هادئة وغير مباشرة منذ سـبعينيّات القرن الماضي، خصوصًا منذ أن "وضعت الحرب أوزارها رسميًّا في عـام 1970 بعـد المصالحة بين أنصـار الجمهورية والإمام، واعترفت الرياض بدولة شـمال اليمـن وعرضت قدرًا كبـيرًا من الدعم المالي"[21]، حتى بداية عام 2011. ثم غيرت سياسـتها تجاه اليمن حينما شـعرت أن ثوار 11 شـباط/ فبراير 2011 يتوقون لدولة يمنية مسـتقلة، غير مرتهنـة لأي نظـام إقليمي. سـعت الدولة السـعودية لإيجاد توازنات في المشـهد حتى لا يخرج اليمن من دائرة النفوذ السعودي، وفرضت التسوية السياسية بين الثوار ونظام الرئيس صالح، إلا أن تلك التسوية أخفقت كما وضحنا ذلك آنفًا. وحتى لا نخوض في التفصيلات سنوضح أهم الأهداف الإسـتراتيجية التي تريد السـعودية تحقيقها في اليمن، وهي كالآتي: أولًا: هزيمة المليشـيات المدعومـة من إيران (الحركـة الحوثية)، إذا لم تَعُد إلى حضن الطاعة السـعودي مثلما فعلـت الإمامـة (أسرة آل حميد الدين) في سـبعينيات القرن الماضي حينـما هُزمت على يد الثوار اليمنيـين. ثانيًا: حفـظ أمنها القومي في الحـدود الجنوبية. ثالثًا: الحفاظ عـلى علاقاتها التاريخية مع شـيوخ القبائل اليمنية وبعض الحركات الدينية، كالسلفية وجزء من الطبقة الزيدية، وعدم خـروج هؤلاء عـن طاعتها، وتشـكيل لجنة خاصة لدعمهـم بالمال، من خـلال توفير مرتّبات شـهرية لهم. رابعًا: تنفيذ مشروع مدّ أنبوب نفطها عبر محافظة "المهرة" اليمنية إلى البحر العربي إن أمكـن ذلـك، لأنّهـا تريد الخروج مـن هيمنة إيـران في مضيق هرمز، ولكن هنـاك معارضة

شديدة من قبل أبناء المهرة لهذا المشروع، ويرفضون وجود قوات التحالف العربي في المحافظة. خامسًا: ألّا يتحكم حزب الإصلاح اليمني الإسلامي بالمشهد السياسي، وأن تكون هناك دولة يمنية ذات طابع تقليدي- قبلي- عسكري تدين بالولاء للنظام السعودي. سادسًا: الحفاظ على أمن الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن. سابعًا: مواجهة المشروع الإيراني وعدم السماح له بالتغلغل في المناطق الشمالية؛ لأن ذلك يُمثّل خطرًا على كيان ووجود الدولة السعودية برمتها.

الطرف الثاني: دولة إيران: لهذه الدولة أطماع طائفية واقتصادية في اليمن، وشبه الجزيرة العربية بشكل عام منذ القدم، لا أنّه وليد اللحظة كما يروّج بعض المحلّلين، حيث تريد إيران السيطرة على خطوط الملاحة الدولية، وخنق السعودية في حدودها الجنوبية، من خلال دعمها لجماعة الحوثي الانقلابية. من الواضح أن هذا الطرف الإقليمي هو الداعم الحقيقي للمليشيات الحوثية، وهو شريكها في الجرائم التي ارتكبتها جماعة الحوثي بحق اليمنيين. كما أن لإيران أطماعًا وأهدافًا جيوإستراتيجية في البحر الأحمر، وبحر العرب. فإيران تريد تنفيذ مخططها التوسعي في المنطقة، ولو على حساب الأبرياء، كما أن أنها تريد السيطرة على مكة والمدينة، وحاليًّا تطوّق شبه الجزيرة العربية من ثلاث جهات، من جهة الشرق سلطنة عُمان والبحرين؛ إذ لا أحد يُنكر أن هناك روابط مذهبية بين النظام الإيراني والنظام العُماني والغالبية الساحقة من الشعب البحريني، فالمذهب الإباضي في عُمان هو من يمسك بزمام الأمور. كما أن أغلب سُكّان البحرين هم من الشيعة، وهؤلاء لا يمثّلون خطرًا على النظام البحريني فحسب، بل يمثّلون خطرًا شديدًا على النظام السعودي، والسعودية تفهم ذلك. عندما خرجت مظاهرات ضد نظام آل خليفة في البحرين، "أرسل السعوديون قوات عسكرية إلى البحرين. يقال إن عدد القوات السعودية القادمة إلى الجزيرة هو 1000 جندي، بالإضافة إلى نحو 150 مركبة، بما في ذلك عربات مدرعة خفيفة (مدولبة) ومزوّدة برشاشات ثقيلة محمّلة على سقوفها".[22]

إذن، أهداف إيران في اليمن واضحة ولا تحتاج لتفسيرات من هنا وهناك، وهي تعمل على تنفيذ هذه الأهداف مهما كانت النتائج، وستستمر إذا لم تُردَع بشتى الوسائل القانونية والدفاعية في الوقت نفسه.

الطرف الثالث: دولة الإمارات العربية المتحدة: من المعروف أن هذه الدولة حديثة النشأة، فعمرها لا يتجاوز خمسة عقود، إلا أنها نتيجة للطفرة المالية أصبحت لاعبًا إقليميًّا وحليفًا غير موثوق به لبعض الدول في المنطقة. تدخّلت هذه الدولة في الصراع اليمني من خلال مشاركتها في عاصفة الحزم التي انطلقت في 26 من مارس 2015 بقيادة السعودية؛ لدعم الحكومة اليمنية الشرعية ضد الانقلاب الحوثي. لكن سرعان ما غيرت الإمارات الهدف من مشاركتها في عاصمة الحزم، وتحولت إلى طرف يعادي الشرعية اليمنية. من الواضح أن لدولة الإمارات أطماعًا اقتصادية بحتة، ولا يهمها مستقبل الشعب اليمني، ولا الحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه، بقدر ما يهمها السيطرة على ميناء عدن، والجزر اليمنية، ومضيق باب المندب، ومناطق النفط والغاز المسال في شبوة ومأرب. في الظاهر، تدّعي أنها تدعم شرعية اليمن

الدستورية بقيادة الرئيس اليمني عبد ربه هادي، ولكنها تقوم بدعم مليشيات خارج إطار الدولة اليمنية، وتقوّض أعمال الحكومة اليمنية، وتمنع عودة كبار الدولة لممارسة أعمالهم، وأيضًا أصدرت قائمة بأسماء بعض المواطنين ورجال السياسة الممنوعين من العودة إلى عدن. ولتنفيذ أهدافها في جنوب اليمن، أقامت الإمارات سجونًا سرية لتعذيب من يعارضها، ونُشرت تقارير دولية حول السجون الإماراتية السرية في اليمن. وقد طالب وزير الداخلية اليَمني الإمارات "بضرورة إغلاق السجون، والعمل على خضوعها للنيابة والقضاء، واستكمال معالجة ما تبقى من أمور وإشكاليات في هذا الملف"، وأكد ضرورة "معالجة جميع الإشكاليات المتعلقة بقضية السجون وضرورة إغلاقها" [23]، كما درّبت الإمارات قوات موالية لها كما ذكرنا سابقًا، ونشرت مدرعاتها وجنودها في الأماكن الغنية بالنفط والغاز، وفي الجزر والموانئ اليمنية.

كان اليمن تحت الوصاية السعودية بطريقة هادئة وغير مباشرة منذ سبعينيّات القرن الماضي خصوصًا منذ أن وضعت الحرب أوزارها رسميًا في عام 1970 بعد المصالحة بين أنصار الجمهورية والإمام

الطرف الرابع: سلطنة عُمان الصامتة: ليس لعُمان أطماع استعمارية في اليمن، إلا أنّ لها تصفية حسابات مع الإمارات وبعض الدول الإقليمية الأخرى. فقد قرّرت هذه الدولة الحياد، ورفضت حصار قطر، والتدخل العسكري في اليمن. وقد أكّد تقرير لمجلة الإيكونومست البريطانية أن "سلطنة عمان التزمت بالحياد في صراعين خليجيين: الأول عسكري، والآخر دبلوماسي واقتصادي" [24]، في إشارة إلى أن سلطنة عُمان رفضت عاصفة الحسم، ورفضت أيضًا حصار قطر. وقد أكّد التقرير أن هذه الخطوات التي قامت بها سلطنة عُمان قد تكون أكبر من قدرتها على التحمل على المدى الطويل، خصوصًا وهي تعاني مشكلات اقتصادية. إلا أن سلطنة عُمان رفضت كلّ الإغراءات التي عُرضت عليها؛ لأن لديها مشكلات مع الإمارات خاصةً، فيما يخّص "مسندم العمانية". لذلك، يبدو أن سلطنة عُمان لم تثق في التحالف العربي، حتى تكون شريكًا إستراتيجيًّا معه، وتشاركه في عملياته العسكرية في اليمن. علاوة على ذلك، لسلطنة عمان مشكلات أخرى مع الإمارات، خصوصًا وأن مسقط كانت "قد أعلنت في 2011 عن كشف شبكة تجسس كبيرة بدعم وتمويل من ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، تضمّ مدنيين وعسكريين، وكانت تهدف بالنهاية إلى انقلاب دموي بالسلطنة، وتنصيب نظام موال يفتقد إلى الطموحات الوطنية" [25]. ومن ثَمّ تساعد عُمان الحركة الحوثية سياسيًّا ودبلوماسيًّا، وتستضيف قادة الحركة الحوثية وتعالج جرحاها، وهناك اتّهامات لسلطنة عمان بأنها تزود الحوثي بالسلاح، إلا أن صحة هذه الاتهامات غير مؤكدة. من الواضح أيضًا أن سلطنة عمان تريد الحفاظ على حدودها الغربية مع اليمن، ولا تريد أن ترى القوات السعودية والإماراتية ترابط على حدودها الغربية. لذلك تدعم شيوخ القبائل في المهرة، من أجل مواجهة الوجود السعودي الإماراتي. ولا نستبعد أن يحدث صراع مسلح بين التحالف العربي وبعض القبائل في محافظة المهرة. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن سلطنة عمان فتحت منافذها البرية، والبحرية،

والجويـة للمسافر اليمنـي، في الوقت الذي تغلق الإمارات مطاراتها ومنافذها في وجه المواطن اليمنـي، كـما أن السعوديـة لا تفتـح منافـذ بلادها للمسافـر اليمنـي، وإن كانت تقـدّم بعض التسهيلات لرجال الدولة اليمنية وتستضيفهم على أراضيها.

تأثير الصراع الإقليمي في اليمن في السلم الأهلي اليمني، ودوره في بروز جماعات العنف المسلحة

مـن الواضح أن الـصراع الدائر قد مزّق اللّحمـة الوطنية اليمنية، ونـشر العنصرية المقيتة، وغذّى الصراع الطائفي، والصراع المذهبي بشكل مخيف، ومن الصعب تجاوز هذه المعضلات خـلال السنـوات القليلـة القادمـة. كما أن هـذا الصراع سـاعد على بروز جماعـات العنف المسلحـة و(المؤدلجة) طائفيًّـا، وهنـاك عـدة جماعات ظهرت عـلى السطح بعد انقلاب الحوثي المدعوم إيرانيًّا. لن ترضخ هذه الجماعات المسلحـة لأيّ حوار سـلمي، ولن تقبـل بالتعايش؛ لأنّ العنف جزء مـن أيديولوجيتها، وأيضًـا من يحركها قادة تقليديون متشـددون، لا يعرفـون القيم العصرية، كحق الآخريـن في التعبـير، وحريـة العبادة، والانتـماء وما إلى ذلك. كما أن الصراع الدائر أظهر كيانات تقليدية جديدة تعمل خـارج الإرادة الجمعية للشـعب اليمني، وتسعى إلى تقسيم اليمن إلى كانتونات صغيرة ومتناحرة. تظن هذه الكيانات أنه من مصلحتها أن يبقى اليمن مقسّمًا على أسس جهوية، ومناطقية، وطائفية.

يسعـى المشـروع الحوثي إلى توطيـد أركان حكمه في المرتفعـات الشماليـة في شمـال اليمن حيـث إن هذه المناطـق كانـت معقـلاً تاريخيًا للحركـة الإمامية واستمـر حكم بعض الأسر الزيدية الإمامية التي كانت تدّعي حقّها التاريخي في الحكم في بعض هذه المرتفعات الوعرة لفترات متقطعة خلال القرون الماضية

الخاتمة والمقترحات:

في نهاية الورقة يمكننا القول: أولًا: إن استمرار الصراع الدائر سيؤثر في الأمن الإقليمي، وسيمتد لهيبـه إلى مناطـق أخرى في شرق الجزيرة العربية، وبخاصة البحريـن، وشرق السعودية، في حال لم يُتوصَّل إلى عملية سياسية، وولم تُنفّذ مخرجات الحوار الوطني اليمني، والقرارات الدولية المتعلقة بالصراع اليمني. كما أن اسـتمرار الصراع بدون حسم عسكري سـينمّي جماعات العنف الطائفية والمسلحة في شـمال اليمن (جماعة الحوثي)، والقاعدة في جنوب وشرق اليمن، وأيضًا المليشـيات الانفصالية التي يدعمها النظام الإماراتي في عدن وبعض المحافظات الجنوبية الأخرى.

ثانيًا: لا ينبغي السماح للطبقة الطائفية وجناحها المسلح في الاستمرار في انقلابها العسكري في شمال اليمن، والسماح للطبقة التقليدية العسكرية والقبلية في جنوب اليمن بتمرير مشروعاتها الانفصالية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى انقسام القبائل بين أطراف النزاع، وسينقسم الشعب اليمني إلى كانتونـات سياسـية ومتناحرة، وسـيتعرض النسيـج الاجتماعي والسلـم الأهلي لخطر غير مسبـوق، ليس على الشـعب اليمني فحسـب، ولكن على دول الإقليم قاطبـة. إضافة إلى ذلك إذا اسـتمر التحالف العربي في سياسـته الحالية تجـاه اليمن، فالمستقبل سـيكون مجهولًا بالنسبة

للأنظمة الخليجية التي تدخلت في الصراع اليمني بشكل مباشر، وسيكون كيان هذه الدول معرضًا للانهيار بالكامل، إذا لم يتم تجاوز الأخطاء والوقوف مع الشعب اليمني، من أجل الوصول إلى سلام دائم ومستدام يحفظ أمن الأراضي اليمنية ووحدتها وسلامتها.

ثالثًا: محاولة تصوير الصراع الحالي في اليمن على أنّه مذهبي ليس من صالح المجتمع اليمني، ولا من صالح دول الإقليم، واستمرار الخطاب الطائفي لدول الإقليم المجاورة لليمن سيغذي نزعة الانتقام للجماعات الشيعية في البحرين، والسعودية، والإمارات، والكويت، وسلطنة عُمان تجاه الأنظمة الخليجية، وهذا قد يجعل هذه الجماعات والأقليات تعلن دعمها بشكل مباشر لجماعة الحوثي، ومن ثم تحمل السلاح ضد الأنظمة الخليجية، وهذا يعني الدخول في حرب مذهبية طويلة الأمد، وستدفع شعوب المنطقة ثمن ذلك، وهو ما لا تريده شعوب المنطقة. والحل للحفاظ على كيان هذه الدول وعلى أمن المنطقة القومي يتمثّل في إنهاء الانقلاب الحوثي، وتمكين السلطة الشرعية اليمنية من ممارسة مهامها تجاه مواطنيها، ووقف دعم جماعات العنف المسلحة في جنوب اليمن التي تستقبل دعمًا مباشرًا من دولة الإمارات.

رابعًا: على السعودية أن تأخذ في الحسبان أن اليمن ما بعد 2011 ليس كما قبله، وأنّها لن تستطيع تنفيذ أجندتها الخاصة من خلال شراء الولاءات والذمم ودفع مرتبات شهرية لقادة الطبقة التقليدية بشقيها القبلي والهاشمي، وأن هذا الأسلوب لم يعد مجديًا في الوقت الحاضر. كما ينبغي عليها أن تتعامل مع اليمن بوصفها دولة ذات سيادة لا كحديقة خلفية للسعودية؛ لأن الأسلوب الحالي الذي تنتهجه السعودية تجاه اليمن لن يُكلَّل بالنجاح، وعليها أن تعتبر بما حصل ويحصل اليوم في المنطقة. كما ينبغي على الإمارات أن تتعلم الدروس من أخطائها في الصومال وجيبوتي، وأنّ مشروعها الاستعماري التوسعي في اليمن من خلال استعمال القوة لن ينجح، ولو لم يكن هناك انقسام في المجتمع اليمني ما استمرت الإمارات في اليمن مدة شهر واحد.

خامسًا: القوى المحلية اليمنية الحالية لا يُعوَّل عليها؛ لأنها تحولت إلى أدوات بيد الدول الإقليمية، وتنفّذ ما يُملَى عليها. لذلك لن يرى الشعب اليمني النور ما لم تكن هناك قوى وطنية حيّة تضع مصلحة اليمن فوق كل اعتبار، وتعيد ترتيب الصفوف لإخراج البلد من دوامة العنف والحرب الأهلية الدائرة، وبناء نظام فيدرالي قوي يحفظ أمن البلاد وسيادتها.

الهوامش والمصادر :

1. - ابن خلدون، عبد الرحمن. تاريخ ابن خلدون 1-7 المسمّى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ج1) .دار الكتب العلمية، 2016). ص130.
2. - جواد، جازع. "الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية". ديالي، العدد 49 (2009). ص1-54.
3. - العلي، علي زياد. المرتكزات النظرية في السياسة الدولية. (القاهرة-مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017). ص81.
4. - الهياجنة، عدنان. "الصراعات الداخلية في الوطن العربي.. رؤية مستقبلية". الجزيرة نت، شوهد في تاريخ 01-01-2019 ، في https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/38fb64e9-bf31-

4f7f-badd-20771e9f9a25
5. - العليي، همدان. "أهم محطات (ثورة التغيير) اليمنية". العربي الجديد، 11فبراير 2015، (شوهد في 6 نوفمبر/ 20118.): goo.gl/PGgW6B
6. - "نص المبادرة الخليجية" جريدة الرياض، 24 نوفمبر 2011، (شوهد في 6 نوفمبر 2018): http:// www.alriyadh.com/685755
7. - "الموت لأمريكا، الموت، لإسرائيل، اللعنة على اليهود"...أنصار الله، المنار، 05-03-2015، (شوهد في 9 نوفمبر/ 2018): goo.gl/hfWj7J
8. - "أبرز محطات الحوار الوطني اليمني" الجزيرة، 10 فبراير 2016، (شوهد في 6 نوفمبر 2018): goo.gl/BixRgF
9. - "اليمن: اتفاق بين الحوثيين وباقي الأطراف السياسية على تشكيل حكومة كفاءات"، فرانس 24، 22-09-2014، (شوهد في 6نوفمبر 2018): goo.gl/AUeq3n
10. - عايش، عبده. "إيران تبلغ الحوثيين باجتناب باب المندب وحدود السعودية" الجزيرة، 2015/2/3 ، (شوهد في 6 أكتوبر 2018). goo.gl/RDsy43
11. - "كيف يرى اليمنيون عاصفة الحزم بعد ثلاث سنوات؟"، (تاريخ الدخول 7 أكتوبر 2018): goo.gl/ NT1zLe
12. - "عاصفة الحزم... أهم المراحل" RT، 23 أبريل 2015، (شوهد في 8 أكتوبر 2018): goo.gl/ nKpgvF
13. (Forster, 2017) وترجم بواسطة الباحث.
14. Forster, Robert. "The Southern Transitional Council: Implications for Yemen's -01-Peace Process", Middle East Policy, September, 2017. accessed on 02 2019) https://www.researchgate.net/publication/319600171_The_Southern_ Transitional_Council_Implications_for_Yemen %27s_Peace_Process
15. - "الانتقالي الجنوبي: تمرد على الشرعية بدعم إماراتي"، الجزيرة، (شوهد في 30-12-2018). goo. gl/kLjXrZ
16. - "الإمارات ودعم الانفصاليين.. فرض واقع جديد، ولعب بمقدرات اليمن" الخليج أونلاين، 30-01-2018، (شوهد في تاريخ 13-12-2018) goo.gl/bZ8YD9
17. (Alwly, 2018) ، ترجم بواسطة الباحث.
18. Alwly, Ahmed. "US Floats Idea of Division in Yemen, Houthis Torpedo Plan", https://www.al-monitor.com/) 2019-01-Al-Monitor, 4 Dec. 2018, accessed on 02 (yemen-us-self-rule-areas-houthis-war.html/11/pulse/originals/2018
19. - أمين، عادل. "الحوثية: الأهداف الإستراتيجية والتكتيك السياسي". إسلام أون لاين، 22-01-2015. (شوهد في 2-01-2019). goo.gl/RsFsiS
20. - حسن، ياسر. "الحوثيون ينتهكون حرمات المساجد ويلاحقون الأئمة"، الجزيرة نت، 15-04-2017. (شوهد في 03-01-2019). goo.gl/noNv8M
21. - أوركابي، آشير. "الحرب السعودية مع الحوثيين: حدود قديمة، خطوط جديدة"، معهد واشنطن، 29 نيسان/ أبريل 2015، (شوهد في 10-أكتوبر 2018). goo.gl/hzWAHY
22. - هندرسون، سايمون. " أزمة البحرين: القوات السعودية تتدخل في أزمة الجزيرة." معهد واشنطن، 15 مارس 2011، (شوهد في 11-10-2018). goo.gl/4hiEYk
23. - "وزير الداخلية اليمني يدعو الإمارات إلى إغلاق السجون السرية وإخضاعها للنيابة"، العربي الجديد، 9 يوليو 2018، (تاريخ الدخول 12-10-2018). goo.gl/8HXkK5
24. - Oman Is Benefiting from the Standoff over Qatar, for Now". The Ecnomist," goo.gl/K15B6r
25. - الراجحي، إسلام. خلاف تاريخي وتحرشات متلاحقة... الإمارات تواصل إغضاب السلطنة، 21-03-2018، (شوهد في 11-10-2018). goo.gl/jHWXaB